كولونياليا – خارجيا دون قوة اجتماعية تستند اليهـــا · والا يصبح انفجـــار التناقض بين الدولة والبنى الفوقية المحلية الاخرى محتوما · ولذلك لجـــأت الكولونيالية البريطانية والفئة الحاكمة في السلطة الى جملة من الخطوات التـــي ترمي الى طمس الطابع الخارجي – الكولونيالي المباشر للدولة من خلال السعـــي الى تكوين قاعدة اجتماعية لها · وكان ابرز هذه الخطوات ·

أ – لحم البنى الفوقية القبلية والاقطاعية ودمجها في الدولة · وذلك من خـــلال شراء ذمم الشيوخ بالاعطيات والرواتب ، وعن طريق اعفائهـــم مـــن الضرائب ومنحهم اراضي واسعة من املاك الدولة ، ومن خلال تشكيل المجلس التشريعـــي الذي تعاقب على عضويته عدد محدود من الاسر والزعامات النافذة · فقد قدمت خمس عشرة اسرة او عشيرة نافذة في البلاد خمسين عضوا للمجالس التشريعية الخمسة ، والتي بلغ عدد اعضائها ثمانين عضوا (٨٩) ·

ب – مسح وفرز وتقسيم الاراضي المشاعية ، اي تحطيم الملكيـــة المشاعيـــة والاساس المادي للولاء والعصبية القبلية والعشيرية · وتوفير اسس افضل لنمـــو الملكية الخاصة ولا سيما ملكية الاراضي الواسعة ، ولنمو العلاقات البضاعية ·

ج – نظام الضرائب وفتح السوق المحلي على السوق الخارجي ، الامر الـــذي مهد لقيام حاجات الاعتماد على السوق والانتاج له وللارتباط بالدولة عن طريق الضرائب (٩٠) ·

على ان دمج القمم العشائرية والاقطاعية وملاكي الاراضي والتجار بالدولة عن طريق الاجراءات المارة لا يعني انهاء الوضع الاستقطابي الداخلي ، فقد جـــرى توزيع حصص ومنافع الارتباط بالسلطة بشكل يحفظ هيمنة السلطة على الجميـــع من جهة ويضمن تراتبا في المواقع بين هذه القوى المحلية·ففي المجالس التشريعية المتعاقبة تمتعت بعض القبائل والاسر والاقليات الاثنية والدينية بحصص ثابتة من

---

(٨٩) راجع ، المحافظة ، علي ، مصدر سابق ، ص ٧٤ ·

(٩٠) سنأتي على شرح الاساليب الاقتصادية التي اتبعت في تمزيق الاساس الاقتصـــادي للولاء العشائري القديم ، وفي لحم البنى القبلية والاقطاعية الفوقية ودمجها مع الدولة في الفصل الثالث الخاص بالتركيب الاقتصادي (قطاع الزراعة) ·